# تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
# في مصر
# التقرير الـ (122)
**من 22 :31 يناير 2023**

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

## تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

## أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

### إدارة العدالة ودولة القانون

**كشف مصدر قضائي رفيع المستوى، أن قرار الإفراج عن رجل الأعمال صفوان ثابت وابنه سيف، اليوم، جاء عقب صدور قرار من النيابة العامة العامة بإخلاء سبيلهما بضمان محل إقامتهما على ذمة اتهامهما فى القضية التي تحمل الرقم 865 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.**

وبموجب القرار، فإن صفوان وابنه سيف لايزال كلا منهما متهمين فى القضية، إلى أن يصدر قرار من النيابة العامة بشأن التصرف فى القضية، سواء بحفظها أو إحالتها للمحكمة المختصة.

وبحسب المصادر، فإن صفوان وسيف وصلا بالفعل إلى منزلهما منذ قليل.

يشار إلى أن القضية التي تحمل الرقم 865 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، تضم سيد السويركي مالك سلسلة محلات التوحيد والنور، وخالد الأزهري وزير القوى العاملة في حكومة هشام قنديل.

وتدور اتهامات القضية حول ضلوع المتهمين فى مشاركة جماعة إرهابية تحقيق أهدافها، بالقيام بعمليات التمويل بالمخالفة لأحكام القانون.

وكانت مريم صفوان ثابت، قالت منذ قليل في منشور على صفحتها الرسمية بموقع "فيسبوك": "فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، استجاب الله الدعوات.. أبويا صفوان ثابت وأخويا سيف الدين ثابت، معانا.. أقسمنا عليك يارب تفرجها على كل المظاليم عن قريب".[1]

**أمرت النيابة العامة، بحبس عامل بصيدلية أربعة أيام احتياطيا على ذمة التحقيقات؛ لاتهامه بحقن طفل بمضاد حيوي داخل صيدلية بأسيوط، مما أفضى إلى وفاته، وقد شكلت الواقعة جناية الجرح العمدي المفضي إلى الموت، فضلا عن جنحة اتهامه بمزاولة مهنة الطب البشري بالمخالفة لأحكام القانون، والعمل بصيدلية دون ترخيص.**

وكان قد ورد بلاغ إلى النيابة العامة بوفاة الطفل المجني عليه –البالغ من العمر أحد عشر عاما- بعد حقنه بعقار بالصيدلية وشعوره بإعياء شديد ونقله إلى المستشفى، فتولت النيابة العامة التحقيقات.
حيث انتقلت لمناظرة جثمان المتوفى، وقامت بمعاينة الصيدلية، والاطلاع والتحفظ على ما فيها من تسجيلات آلات المراقبة، وضبط كافة العقاقير المماثلة للعقار الذي حقن المجني عليه به، كما سألت النيابة العامة عشرة شهود، من بينهم ذوو المجني عليه، والأطباء الذين باشروا علاجه من بعد الحقن، ومفتشون بإدارة الصيادلة، ومدير إدارة حماية الطفل بحي غرب أسيوط.

وقد توصلت التحقيقات من حاصل تلك الإجراءات إلى توجه الطفل المجني عليه برفقة شقيقه الأكبر إلى الصيدلية محل الواقعة بعد شعوره بأعراض مرضية، حيث استقبلهم المتهم -العامل بالصيدلية- وتبين ارتفاع درجة حرارته، فوصف لعلاجه عقارين؛ أحدهما مضاد حيوي والآخر خافض للحرارة، وحقن المجني عليه بهما، وبعد ظهور أعراض التحسس على جسد الطفل المجني عليه عاد به شقيقه الأكبر إلى الصيدلية، فوصف المتهم له عقارا آخر وحقنه به أيضا، فلم تتحسن حالته وساءت ونقل إلى المستشفى حيث توفي.

وقد استجوبت النيابة العامة المتهم، فأقر بحقنه المجني عليه بالعقاقير المذكورة بعد توقيعه الكشف الطبي عليه وقياسه درجة حرارته -دون أن يكون مرخصا له بمزاولة أي من المهنتين؛ الطب البشري والصيدلة-، وعلى ذلك قررت النيابة العامة حبسه على ذمة التحقيقات، وجار استكمالها.
وتشير النيابة العامة إلى أن مثل هذه الواقعة قد تكرر حدوثها في الفترة الأخيرة أكثر من مرة، وأثير الجدل حولها من قبل، حتى أصدرت المؤسسات المختصة قرارات لتنظيم مسألة الحقن داخل الصيدليات وبيان شروطها؛ لتفادي حدوث مثل هذه الفواجع، وأن النيابة العامة قد باشرت الدعوى في قضية مماثلة شغلت الرأي العام بالإسكندرية وصدر حكم القضاء فيها بإدانة المتهمين، على نحو ما طالبت النيابة العامة وانتهت إليه في تحقيقاتها.

[1] الشروق 21 يناير http://bit.ly/3HQ6Kgd

ولذلك فإن النيابة العامة تدعو إلى تنحية الجدل الدائر حول هذه القضايا جانبا، وعدم الخوض فيما تثيره من نقاشات حول الحقوق والواجبات التي انتهت أحكام القضاء فيها إلى قول فصل ببيانها، وهو أن الحقن لا يحق إلا للمؤهلين له، والمرخص لهم به؛ تفاديا لمضاعفاته وآثاره التي قد تفضي إلى الوفاة.

وتعيد النيابة العامة وتشدد على ضرورة الامتناع التام عن حقن المرضى بالمخالفة للقوانين والقرارات التي تنظمه، وفي غير الأماكن المخصصة، ومن غير المختصين به؛ وذلك حفاظا على أرواح المرضى، وعلى سرعة تداركهم بالعلاج حال حدوث المضاعفات، لا سيما أن الواقع قد أظهر مزاولة كثير من غير المتخصصين لاختصاصات مهنتي الطب البشري والصيدلة، وسماح بعض المتخصصين لهم بذلك، مما أفضى إلى عبث بأرواح الناس وكثير منهم أطفال، وهو الأمر الذي ستتصدى له النيابة العامة بكل حزم، وستلاحق مرتكبيه بكل ما خولها القانون من إجراءات قانونية رادعة.

وتؤكد النيابة العامة أن غايتها من إعلان تفصيلات هذه الوقائع -إلى جانب كفالة حق المجتمع في المعرفة- هي توعية كافة أفراده؛ للحد من وقوع مثل هذه الفواجع مرة أخرى، فإن لأبدانكم وأرواحكم عليكم حقوقا ستسألون عنها أمام خالقها.[2]

**قضت المحكمة الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، بتغريم الفنان محمد رمضان 300 ألف جنيه، بتهمة سب وقذف الإعلامي عمرو أديب، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإلزامه بأن يؤدي مبلغ 10 آلاف جنيه تعويضًا مدنيًا، كما قضت برفض الدعوى المقابلة لدعوى الإعلامي عمرو أديب.**

وكانت نيابة أكتوبر، قد أحالت الدعوى المقامة من الإعلامي عمرو أديب، ضد الفنان محمد رمضان، بتهمة السب والقذف للمحاكمة الجنائية، والتي حملت رقم 4246 لسنة 2022 حصر وارد مالية.

و جاء في قرار الإحالة، أنه بدائرة قسم ثان الشيخ زايد، قام الفنان محمد رمضان عمدًا باستعمال تقنية معلوماتية في معالجة المقاطع المصورة الشخصية الخاصة بالمجني عليه عمرو أديب والمذاعة بالبرنامج التلفزيوني الخاص به "الحكاية"، حيث اجتزأ مقاطع صوتية منها، وأضافها على مقاطع مصورة يظهر فيها المتهم، ناشرًا إياها من خلال حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" به والمتاح للكافة الاطلاع عليه، قاصدًا إظهاره بطريقة من شأنها المساس باعتباره.

وأسندت النيابة لـ"رمضان" إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعمد إزعاج المجني عليه السابق ذكره بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات.[3]

**قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس حبس صانعي المحتوى (يوتيوبرز وتيكتوكرز) محمد حسام الدين الشهير بـ بسة وبسمة حجازي الشهيرة بـ وردة 15 يوما على ذمة التحقيقات المتهمين فيها بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.**

---

[2] بيان النيابة العامة 31 يناير https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

[3] الشروق 31 يناير http://bit.ly/3Yh5isG

وكشف مصدر قانوني من هيئة الدفاع التي حضرت مع المتهمين لـ الشروق تفاصيل التحقيق، حيث تم اتهام الشاب والشابة المقيمين في الإسكندرية بنشر أخبار كاذبة من خلال فيديو فكاهي كانا قد نشراه منذ أسبوعين تقريبا، يمثل موقف حبس بسة وزيارة وردة له في التخشيبة.

الفيديو الذي حصد ملايين المشاهدات خلال الفترة القصيرة الماضية جسد فيه أصدقاء للشابين شخصيات أخرى من بينها حرس الزنزانة وصديق البطل المحبوس.

وأوضح المصدر أن هذا الفيديو هو الوحيد الذي واجهت النيابة به المتهمين، اللذين نفيا تماما وجود أي قصد جنائي، مؤكدين أنهما يهدفان إلى الإضحاك والانتشار وزيادة كم المشاهدات والتفاعل.

وردا على سؤال المحقق حول ظروف صناعة الفيديو، قال المتهمان إنهما لم يصطنعا مكانا يشبه التخشيبة أو الزنزانة، بل صوّرا الفيديو في كافيتيريا بالإسكندرية بها باب حديدي استغلاه على شكل باب زنزانة.

ومنذ انتشار خبر القبض على المتهمين زاد عدد مشاهدات الفيديو محل الواقعة والفيديوهات الأخرى لهما بشكل ملحوظ، كما زاد تفاعل رواد مواقع التواصل الاجتماعي مع حساباتهما.[4]

**قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع محمد هاشم فرغلى سليمان العامل بهيئة النقل العام وذلك فى القضية 184 لسنة 2023 حصر أمن دولة ووجهت له تهم نشر أخبار كاذبة والانضمام الى جماعة أسست على خلاف القانون و قررت حبسه 15 يوما إحتياطياً على ذمة التحقيقات**

يذكر أن قوات الأمن قد ألقت القبض على العامل محمد هاشم فرغلي مساء يوم الخميس 19/1/2023 من منزله وإقتياده الي جهة غير معلومة حتى ظهوره والتحقيق معه أمس أمام نيابة أمن الدولة العليا.

ثم قامت قوات الامن في اليوم التالي الجمعة 20/1/2023 بإقتحام منزله والاستيلاء على جهاز الكمبيوتر الموجود بالمنزل دون إظهار إذن بالقبض أو إيضاح السبب

والمعروف أن محمد هاشم قد سبق إلقاء القبض عليه منذ ما يقرب من سبع سنوات وتم حبسه إحتياطيا لمدة أربعة أشهر قبل الافراج عنه

يذكر أن حالته الصحية سيئة حيث يعاني من مشاكل صحية بالقلب وارتفاع ضغط الدم وكان يستعد لاجراء عملية جراحية في عينه [5]

**أصدرت "دار المنتدى" للنشر بيانًا حول مصادر كتاب "تاريخ الحركة الصهيونية وتنظيماتها" للدكتور محمد مدحت مصطفى، أكدت خلاله أنها تعرضت لـ"عملية ضغط قوية" اضطرتهم إلى سحب الكتاب من الأرفف لاستبيان الوضع، مشددة على أنها قررت عرض الكتاب حالا وفورًا بمعرض الكتاب وبجميع الوسائل المتاحة.**

---

[4] الشروق 30 يناير http://bit.ly/3WYHad0

[5] بيان دار الخدمات العمالية والنقابية 29 يناير https://www.facebook.com/ctuws/

وقال البيان "تعرضت دار المنتدي لعملية ضغط قوية في أول يوم للمعرض من خلال السؤال من أشخاص ينتمون لمؤسسات أمنية عن الكتاب وفحواه، وتم طلبه لمتابعة محتواه، وبالاتصال بالمؤلف الدكتور محمد مدحت مصطفى، أفاد بأن أحد منتسبي الأجهزة الأمنية قد تواصل معه وسأله عن محتوى الكتاب وأنشطة دار المنتدى للنشر وهل نشره في دور نشر أخرى، وعليه قمنا بسحب الكتاب من الأرفف لاستبيان الوضع".

وأضاف "وأثناء عملية عصف ذهني لإدارة الدار لمناقشة الوضع قررت أسرة دار المنتدى ما يلي: 1- الكتاب مبحث علمي وتاريخي وثقافي ويستحق أن يكون بين يد القراء، 2- دار المنتدى تراعي في منجزها الثقافي الإبداعي الإنسانية والوطنية والقومية والبحثية المنهجية ولن تتراجع عن دورها التنويري ونهجها الثقافي".

واستكمل "3- وعليه قررت دار المنتدى حالا وفورا عرض الكتاب (تاريخ الحركة الصهيونية وتنظيماتها) في معرض الكتاب في جناح الدار قاعة2 جناح B6 وفي جميع منافذ الدار.. والاعلان عن وجود الكتاب في منافذنا وفي جناحنا في المعرض في كل وسائل الإعلام المتاحة".

واختتم البيان بالقول "الله والوطن من وراء القصد.. الثقافة كالشمس والهواء.. والفكر يرد عليه بفكر..".[6]

**قضت محكمة جنح السيدة زينب، أمس، بمعاقبة مساعد المأذون، ياسر القرشي، بالسجن لمدة سنة وغرامة عشرة آلاف جنيه؛ بعد إدانته بتهمة نشر شائعات وأخبار كاذبة تُكدر الأمن والسلم العام وتُلحق الضرر بالمصلحة العامة، بالقضية رقم 6511 لسنة 2022.**

وكانت النيابة العامة قد أمرت، بداية يناير الجاري، بحبس القرشي بعد أن نصح المواطنين عبر صفحة «المأذون الشرعي» بفيسبوك بالإسراع في إتمام إجراءات الزواج، قبل إقرار قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي تُعده الآن لجنة قضائية شكّلها وزير العدل، عمر مروان. وادّعى القرشي أن القانون الجديد سيُلزم المُقبلين على الزواج بدفع نحو 50 ألف جنيه لصندوق الأسرة.

وجاءت نصيحة القرشي بعد أيام من تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، في ديسمبر الماضي، حول تبرع المُقبلين على الزواج حديثًا لصندوق دعم الأسرة: «حضرتك جاي تتجوز، حُطّ في صندوق دعم الأسرة مبلغ مش كبير أوي كل الناس تقدر عليه.. اللي يقدر على الجواز هيقدر يدفع المبلغ دا».

ووجهت النيابة العامة للقرشي اتهامات منها «ادعائه العمل كمأذونٍ شرعي دون أن تكون له صفة رسمية وإذن من الحكومة، وإجرائه أعمالًا من مقتضيات تلك الوظيفة»، بعد أن تلقت النيابة خطابًا من وزارة العدل طالبت فيه بالتحقيق مع المتهم. وأشارت الوزارة إلى أن القرشي لا يعمل مأذونًا وإنما مساعدًا للمأذون الشرعي، محمد محمد درويش مصطفى؛ والذي أُخلى سبيله بعد أن دفع كفالة خمسة آلاف جنيه.

وأكدت وزارة العدل في بيان، ديسمبر الماضي، أن المأذون المشار إليه بالتحقيقات تم إيقافه عن العمل وسحب دفاتر الزواج والطلاق منه.[7]

---

[6] درب 31 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

[7] مدي مصر 31 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

**قالت 10 منظمات حقوقية إن حالة حقوق الإنسان في مصر لم تشهد تحسنًا ملموسًا، منذ خضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل لملفها الحقوقي أمام الأمم المتحدة عام 2019، بل على العكس تصاعدت الانتهاكات الحقوقية وفق استراتيجية مقصودة تنتهجها السلطات المصرية، بتواطؤ من مؤسسات الدولة.**

ودللت المنظمات في تقريرها على عدم التزام مصر بتعهداتها الدولية في ملف حقوق الإنسان، خلال الفترة من نهاية نوفمبر 2019 حتى نهاية ديسمبر 2022 بـ95 مثالًا على الانتهاكات الحقوقية الخاصة بـ«الحق في الحياة، ومكافحة الإعدام»، و«حرية التجمع السلمي والتنظيم»، و«حرية التعبير واستقلال الإعلام»، و«حقوق النساء، ومجابهة العنف ضد المرأة»، بالإضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بـ«أوضاع أماكن الاحتجاز، والحماية من التعذيب، والإخفاء القسري»، و«استقلال القضاء»، و«حماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب».

وأوضحت المنظمات في تقرير سلمته للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، بعنوان «أزمة متعمدة»، أنه بعد ثلاث سنوات من الاستعراض الدوري الشامل لملف مصر الحقوقي، ومواجهتها بـ375 توصية لتحسين الأوضاع تواصل السلطات المصرية الانتهاكات؛ فتتوسع في إصدار أحكام الإعدام على خلفية محاكمات وصفها التقرير بـ«بالغة الجور».

ولا يزال التعذيب منهجيًا في أماكن الاحتجاز، ويحظى منفذيه بإفلات تام من العقاب، فضلًا عن تفشي حالات الوفاة قيد الاحتجاز. كما يستمر الإخفاء القسري كممارسة منهجية؛ ويتواصل الحبس الاحتياطي للصحفيين والمعارضين السياسيين السلميين، وحتى المواطنين غير السياسيين، بشكل تعسفي ولفترات غير محددة، على خلفية التعبير عن الرأي، حسب التقرير.

ورصد التقرير كذلك، استمرار تعرض الحقوقيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للسجن والتعذيب، مشيرًا إلى قرارات حظر السفر وتجميد الأصول انتقامًا منهم بسبب عملهم، بما في ذلك تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة.

ممثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مصر، وأحد معدي التقرير، محمد زارع، قال لـ«مدى مصر» إن تقييم موقف السلطة من التوصيات التي تعهدت للأمم المتحدة بتنفيذها، يثبت عدم وجود إرادة سياسية، لإحداث تقدم في حالة حقوق الإنسان في مصر، وتنفيذ توصيات المجلس العالمي، مضيفًا أن الدولة تذهب للأمم المتحدة وتقبل توصيات الدول الأعضاء، ولكنها تتحايل على التنفيذ، خلف ستار من المبادرات الزائفة، والتي تهدف اسميًا وشكليًا فقط لمعالجة الوضع الحقوقي. مثل إعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، وإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسية، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والإعلان عن حوار وطني، رغم أن جميعها لم تسفر عن أي تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان في مصر.

وأوضح زارع أن هذا التقرير بمثابة تقرير مبدئي يقيم نصف مدة الاستعراض، وسيتبعه تقرير آخر للتقييم النهائي، ستقدمه المنظمات الـ10 إلى الأمم المتحدة، ليجري عرضه خلال جلسة الاستعراض الدوري لملف مصر الحقوقي عام 2024.

وبحسب بيان للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، شاركت إلى جانب المبادرة ومركز القاهرة ثمان منظمات حقوقية في إعداد التقرير منها: الجبهة المصرية، وكومتي فور جستس، ومبادرة الحرية إضافة إلى مركز النديم، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير بالإضافة إلى منظمة حقوقية أخرى فضلت عدم ذكر اسمها.[8]

**آداء البرلمان**

**أحال المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب، في بداية الجلسة العامة مشروع قانون مُقدما من الحكومة بتنظيم الهيئة العامة للأرصاد الجوية، إلى لجنة مشتركة من لجنة السياحة والطيران المدني، ومكاتب لجان الخطة والموازنة، التعليم والبحث العلمي، الإدارة المحلية، الشؤون الدستورية والتشريعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

**وكان مجلس الوزراء قد وافق على مشروع قانون بتنظيم الهيئة العامة للأرصاد الجوية، كهيئة عامة خدمية، تتولى إدارة مرفق الأرصاد الجوية، وتقديم خدمات الأرصاد الجوية، واقتراح السياسة العامة في هذا المجال على مستوى الجمهورية، مع اتخاذ ما تراه لازمًا في سبيل تحقيق ذلك.**

**ونص مشروع القانون على أن تختص الهيئة العامة للأرصاد الجوية، بتقديم جميع خدمات الأرصاد الجوية، باختلاف أنواعها وأغراضها، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يتفق مع القوانين والنُظم والإجراءات المحلية والإقليمية والدولية، التي تلتزم بها الدولة، ووفق أفضل المعايير المُعتمدة من جانب المُنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتكون الهيئة مسؤولة عن إذاعتها في وسائل الإعلام المختلفة.**

**كما تتضمن اختصاصات الهيئة منح التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة أي نشاط في مجال الأرصاد الجوية، والعمل على مساهمة القطاع الخاص في تقديم ونشر خدمات الأرصاد الجوية، إلى جانب الإشراف على إنشاء وإعداد محطات الأرصاد الجوية والبحرية اللازمة لأنشطة جميع الجهات المعنية بالدولة، ومؤسسات المجتمع الأهلي والأشخاص الاعتبارية والطبيعية المعنية بالأرصاد الجوية، مع تنظيم عمليات التقاط وتوزيع وتبادل معلومات الأرصاد الجوية، وإذاعتها دوليًا، والاشتراك في دراسة وتحقيق الحوادث التي تقع في الدولة نتيجة التغيرات الجوية، لمعرفة أسبابها، والعمل على تلافيها مستقبلاً، فضلاً عن المساهمة في تشجيع البحث العلمي في مجال الأرصاد الجوية.**

[8] مدي مصر 28 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

**كما تتولى الهيئة تمثيل مصر في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية المتعلقة بشؤون الأرصاد الجوية، ومتابعة التطور العلمي وأوجه النشاط في مجال الأرصاد الجوية.**

**ونص مشروع القانون على أن يُعاقب بغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه، ولا تزيد على 5 ملايين جنيه، كُل من يرتكب أفعالاً تتضمن تقديم خدمات الأرصاد الجوية بمختلف أنواعها، أو إنشاء أو تشغيل محطات أرصاد جوية أياً كان نوعها، أو مراكز تنبؤات أرصاد جوية، عن غير طريق الهيئة أو دون الحصول على ترخيص منها، أو نشر أي معلومات غير صحيحة خاصة بالأرصاد الجوية أو حالة الطقس على وسائل التواصل الاجتماعي، أو بأي وسيلة من وسائل النشر.**

**كما يعاقب بذات العقوبة من قام بإصدار أي بيانات أو معلومات أو نشرات، أو دراسات خاصة بالأرصاد الجوية، ونسبتها إلى الهيئة على غير الحقيقة، أو شراء أجهزة أو محطات أرصاد جوية أو محطات متخصصة في قياس الإشعاع الشمسي أو الأوزون أو «الجو زراعية» دون موافقة الهيئة، أو بالمخالفة للمواصفات الفنية المعتمدة منها، وتحكم المحكمة ـ في جميع الأحوال ـ بمصادرة الأجهزة والمعدات والأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة لصالح الهيئة.**[9]

علقت الدكتورة مها عبد الناصر، عضو البرلمان ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، على اتفاقية قرض بمبلغ ٦٠ مليون دولار لتمويل مشروع تحديث خط السكة الحديد الأقصر- السد العالي، قائلة: إن تحديث السكة الحديد يعد أولوية لأن مرفق السكة الحديد من أهم المرافق التي يستخدمها المواطنون، لكني أطالب الحكومة بتوضيح خطتها في التعامل مع الديون التي تلتهم معظم الموازنة العامة في مصر، متسائلة: ماذا بعد مبادلة الديون بالأصول؟، هل لدى الحكومة أي رؤية عن كيفية سداد كل القروض التي حملت المواطنين بها؟ أم سنترك هذه الأعباء للأجيال القادمة؟.

واختتمت النائبة، كلمتها بمطالبة الحكومة بتقديم خطة واضحة للبرلمان عن كيفية سداد كل القروض.[10]

## ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إن اتفاق القرض الجديد الذي أبرمه "صندوق النقد الدولي" مع مصر بقيمة 3 مليارات دولار يتبنى النهج الاقتصادي المستمر ذاته الذي يترك الحقوق الاقتصادية للملايين بلا حماية.

وأشارت المنظمة إلى أن الاتفاق "يتضمن جهودا محسّنة لمعالجة المشاكل الهيكلية المتجذِّرة، مثل انعدام الشفافية بشأن دور الجيش في الاقتصاد وكذلك الحماية الاجتماعية غير الكافية. لكن ثمة بنود أخرى تخاطر بالإضرار بالحقوق، مثل التفتش وبيع أصول الدولة. هذا رابع قرض تحصل عليه مصر من صندوق النقد منذ العام 2016".

---

[9] المصرى اليوم 29 يناير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2804966

[10] درب 1 فبراير https://www.facebook.com/daaarbnews

وقالت سارة سعدون، باحثة أولى في الفقر وعدم المساواة في هيومن رايتس ووتش: "يواجه المصريون أزمة غلاء جعلت الملايين يكافحون للحصول على الغذاء وباقي حقوقهم الاقتصادية. رغم أن توسيع برنامج المساعدات عبر التحويلات النقدية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الجديد خطوة إيجابية، لكنها غير كافية لحماية الناس من التكاليف المتصاعدة التي يفاقمها البرنامج".

ولفتت هيومان رايتس ووتش إلى أنه على مدار العام الماضي، أدى الارتفاع الحاد في التضخم وأسعار المواد الغذائية والسلع إلى إضعاف قدرة ملايين المصريين على الوصول إلى حقوقهم الاقتصادية.. منبهة إلى أن مصر هي إحدى أكبر مستوردي القمح في العالم، وقد تسبب الاضطراب في هذه الأسواق في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في ضعضعة اقتصاد البلاد المتهالك، والذي لم يتعافَ بعد من آثار وباء "كوفيد-19".

وقال التقرير "سعت برامج القروض السابقة إلى كبح جماح نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر، والتي بلغت 94% في 2016، وذلك بسبل شملت التخفيض الشديد للإنفاق الحكومي. منذ 2016، انخفض الإنفاق الحكومي من 11.43% من الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 8%، وشمل ذلك تقليص الدعم، كما في دعم الوقود، ما زاد من تكلفة المعيشة. كما اعتمدت الإيرادات الجديدة إلى حد بعيد على ضرائب القيمة المضافة ذات الضرر غير المتناسب على الفقراء. تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حاليا 88.5%".

وفقا لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي لبرنامج القروض لعام 2016، حسبما ذكرت المنظمة، كان من المتوقع أن تخفف مصر من تأثير الإصلاحات على الفقراء عبر "استخدام جزء من وفورات المالية العامة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي"، لكنّ مراجعةً للإنفاق العام أجراها البنك الدولي في سبتمبر 2022 وجدت أن الوفورات الكبيرة في الميزانية "لم تُترجم إلى زيادات حقيقية في الإنفاق على برامج [المساعدة الاجتماعية] الرئيسية، والتي ظلت مستقرة عند حوالي 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020". وجدت المراجعة أيضا أن "الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي منخفض مقارنةً بالمعايير الدولية، وآخذ في التقلص بالقيمة الحقيقية".

واستكمل التقرير: أنشأت الحكومة، بمساعدة البنك الدولي، برنامجَي "تكافل" و"كرامة" الجديدين للتحويلات النقدية واللذين يوفران الدعم للعائلات التي لديها أطفال، ومسنون، وأشخاص ذوو إعاقة، لكنهما يُدرجان نسبة صغيرة فقط ممن يعيشون في الفقر. في العام 2022، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن هذين البرنامجين سيتوسعان ليشملا 5 ملايين أسرة، رغم أن أرقام البنك الدولي تشير إلى أن 15 مليون أسرة تعيش في فقر أو قرب الفقر.

وأردف "في خطوة إيجابية، يتضمن برنامج القرض الجديد معيارا هيكليا يجب إكماله، وهو أن تتحق تلك التوسعة في البرنامجين بحلول نهاية يناير 2023، ويتطلب هذا الشرط تصديقا من مجلس إدارة صندوق النقد في حالة عدم تحقيقه. يتضمن البرنامج أيضا هدفا لزيادة الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي، والمحدد بميزانيتَي وزارتَي الصحة والتضامن الاجتماعي، ليصبح 153 مليار جنيه (5.1 مليار دولار أمريكي في 24 يناير 2023) مقارنةً بـ115 مليار (7.3 مليار دولار في 1 فبراير) في العام السابق. إلا أن هذه

الزيادة الظاهرة تم محو مكاسبها بسبب انخفاض قيمة العملة، ما يجعلها غير كافية لحماية الحقوق الاقتصادية للأفراد من التأثير المشترك لإصلاحات البرنامج، وارتفاع التضخم، وخط الأساس المنخفض للإنفاق الاجتماعي في مصر".

وقالت سعدون: "يبدو الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي المتزايد في قرض صندوق النقد الدولي الجديد رائعا على الورق، لكن هذه الزيادة في الحقيقة ما هي إلا سراب، إذ فرّغها من محتواها انخفاض قيمة العملة المصرية. كان ينبغي لصندوق النقد ومصر تعديل الحد الأدنى للإنفاق لضمان أن يكون كافيا لحماية حقوق الناس".

واسترسلت هيومان رايتس ووتش "يعتمد تحسين المشاكل الاقتصادية المزمنة في مصر إلى حد كبير على معالجة سوء الإدارة المتأصل النابع من أن الحكومة تعطي الأولوية لسيطرتها السياسية، بما في ذلك الدور المتنامي وغير الخاضع للمساءلة الذي يلعبه الجيش في الاقتصاد.. فيما تحجب الحكومة المصرية تماما عن الرأي العام المعاملات المالية لشبكات الشركات العائدة للأجهزة العسكرية، والتي تُنتج سلعا مدنية في الغالب، ما يجعلها عرضة للفساد وتقويض الرقابة المدنية على تمويل الجيش المصري، المسؤول بدوره عن انتهاكات خطيرة. كما استخدمت الحكومة إجراءات قمعية لحماية القوة الاقتصادية للجيش".

وقال التقرير "تقاعست الحكومة المصرية في ظل البرامج السابقة عن تقليص دور الجيش في الاقتصاد أو جعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. في الواقع، وافق الصندوق على تقارير من الحكومة المصرية حول الشركات المملوكة للدولة يستبعد الشركات المملوكة للجيش ويوافق أيضا على عمليات الإفصاح المعيبة عن المشتريات المتعلقة بالإنفاق الحكومي المتصل بفيروس كورونا".

ويلفت التقرير النظر إلى أن تركيز البرنامج الشديد على بيع الأصول الحكومية قد يؤدي إلى خطر الفساد الذي يصب في مصلحة البلدان ذات السجلات الحقوقية التعسفية، مضيفا أنه "ثمة تاريخ طويل من استخدام عمليات البيع مثل هذه لإثراء النخبة في دول منها مصر نفسها".[11]

## الحق فى الصحة

شارك الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان، اليوم الجمعة، في فعاليات حفل تدشين مؤسسة «فاهم» للدعم النفسي، بحضور مؤسس ورئيس مجلس الأمناء السفيرة نبيلة مكرم عبدالشهيد.

حضر احتفالية تدشين مؤسسة «فاهم» عددا من الوزراء، والسفراء، والمحافظين، وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ورؤساء المجالس القومية، والشخصيات العامة، وممثلي المنظمات الدولية، وأطباء الطب النفسي، والكُتاب والمثقفين، وممثلين عن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

وقال الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، إن وزير الصحة والسكان، شارك في جلسة حوارية حول الصحة النفسية في مصر، حيث استعرض الوزير الجهود المبذولة من جانب وزارة الصحة والسكان في تقديم خدمات علاج الأمراض النفسية، وكيفية تجنب الإصابة بها،

[11] درب 31 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

مشيرًا إلى أهمية التعاون بين جميع الجهات المعنية والشريكة لمواجهة أي ظواهر نفسية فد تطرأ على المجتمع المصري.

وأضاف «عبدالغفار» أن الوزير نوه إلى تصديق فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي على إطلاق مبادرة تستهدف الاهتمام بالصحة النفسية للمواطنين، حيث أكد الوزير التركيز على المحور البحثي لتوفير خريطة دقيقة بالأمراض في مصر، منوها إلى الدراسات التي تشير إلى أن شخصا من كل أربعة أشخاص في العالم مصاب بمرض نفسي، مشددا على أن الوصمة المجتمعية تعد أحد أبرز المشكلات التي تواجه مصر في مجال علاج الأمراض النفسية.

وأشار «عبدالغفار» إلى أن الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان، شهد خلال فعاليات الحفل، توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الصحة ومؤسسة «فاهم» للدعم النفسي، بهدف توفير وتقديم وتقديم خدمات علاج الأمراض النفسية، من خلال توفير أطباء أكفاء مدربين على علاج المرضى في بيئة آمنة وسرية.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أنه بموجب البروتوكول يتم دعم قدرات شباب الأطباء النفسيين العاملين بالمستشفيات الحكومية، من خلال مشاركتهم في الندوات العلمية، إلى جانب قيام المؤسسة باستقطاب الأطباء المصريين المقيمين في الخارج للتطوع كمعالجين بالمنصة الوطنية الإلكترونية للصحة النفسية وعلاج الإدمان بوزارة الصحة (https://nmhp.mohp.gov.eg/mental/web/ar).

وتابع «عبدالغفار» أن مؤسسة «فاهم» تشارك في تطوير المستشفيات النفسية الكبرى، فضلاً عن مشاركة المؤسسة في دعم تطوير التحول الرقمي للخدمات النفسية، كما تقدم المؤسسة الدعم النفسي للقائمين على رعاية المرضى النفسيين.

ونوه «عبدالغفار» إلى أن البروتوكول يهدف إلى إعداد الخريجين من أقسام علم النفس للقيام بدورهم في تقديم خدمات الصحة النفسية، بالإضافة إلى توعية المواطنين بطرق التواصل مع مقدمي خدمات الصحة النفسية بوزارة الصحة، وكيفية الاستفادة من تلك الخدمات.

ومن جانبها، قالت السفيرة نبيلة مكرم مؤسس ورئيس مجلس أمناء «فاهم» للدعم النفسي، أن المؤسسة تهدف إلى دعم ومساندة الأطفال والشباب في مواجهة متاعبهم النفسية، واكتشاف مرضهم مبكرًا، من خلال التعاون مع الأمانة العامة الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة والسكان، وعدد من كبار الأطباء النفسيين الذين انضموا لمجلس أمناء المؤسسة.

وقع البروتوكول كل من الدكتورة منن عبدالمقصود أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان بوزارة الصحة والسكان، والسفيرة نبيلة مكرم عبدالشهيد مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة «فاهم» للدعم النفسي.[12]

**<u>الحق فى العمل</u>**

[12] بيان وزارة الصحة 27 يناير https://www.facebook.com/egypt.mohp

أحالت شركة «ليوني وايرنج سيستم»، أمس، نحو 65 من عمالها المضربين عن العمل في مصانعها بالمنطقة الحرة في مدينة نصر، للتحقيق، كما استقدمت عمالًا من فرعها بمدينة بدر، وعددًا آخر من عمال اليومية، لسد العجز في الأعمال ذات الأولوية المتوقفة جراء الإضراب الذي بدأه العمال السبت الماضي، حسبما قال عدد من المضربين، اليوم، لـ«مدى مصر».

وبحسب أحد أعضاء اللجنة النقابية بالشركة، يتراوح عدد المحالين للتحقيق حتى الآن بين 60 إلى 65 عاملًا، موضحًا أن «أمن مصانع ليوني وايرنج العشرة بالمنطقة الحرة رفض دخول عدد من العمال المضربين، اليوم» مرجحًا أن الإدارة لن تسمح بعودة العمل إلا «بعد إقرارهم كتابيًا بعدم العودة للإضراب وإلا تحملوا النتائج القانونية لهذا الإضراب، والتي قد تصل للفصل، وهو نفس الإجراء الذي اتخذته الشركة في السابق في مواجهة إضراب عمال الشركة في منطقة بدر».

أحد العمال المُحالين للتحقيق قال لـ«مدى مصر»، طالبًا عدم ذكر اسمه، إن إدارة الموارد البشرية أبلغته بالإحالة للتحقيق ووقفه عن العمل عبر مكالمة تليفونية، أمس، وذلك لمشاركته في الإضراب. وبحسب المصدر نفسه، فإن «الموارد البشرية» أبلغته أن مكتب العمل التابع لوزارة القوى العاملة يدعم موقف الشركة، بعد زيارة مندوبي المكتب للشركة مع بداية الإضراب.

وعقب بدء الإضراب، أوقفت إدارة «ليوني وايرنج» العمل في الشركة إلى أجل غير مسمى، وأخطرت العمال بالقرار شفويًا على لسان أحد مديري المصانع في المنطقة الحرة في مدينة نصر، مساء السبت الماضي. ويطالب العمال المضربون بتنفيذ وعود سابقة للإدارة برفع الأجور في العام الجديد، وبحسب تصريحات سابقة لأحد المضربين لـ«مدى مصر» فإن العمال «اعتبروا أن تعديل الأجور على نحو يتسق بعض الشيء مع تراجع سعر الجنيه هو أمر بديهي».

وتتخذ اللجنة النقابية موقفًا معارضًا للإضراب، حسبما قال عضو في اللجنة لـ«مدى مصر»، أمس. ولهذا السبب، فقد اتُخذ قرار الإضراب على نحو تلقائي دون قيادة من اللجنة النقابية، حسب تصريحات سابقة قالها مصدر عمالي لـ«مدى مصر».

وأوضح عضو اللجنة النقابية أن العاملين الذين شاركوا في الإضراب، ويُمكن تحديدهم عبر كاميرات المراقبة، هم مَن سيتعين عليهم الإقرار كتابيًا بعدم العودة للإضراب، «وعددهم ليس كبيرًا قياسًا بإجمالي العمال»، بحسب المصدر نفسه. لكن عاملًا من المشاركين في الإضراب قال لـ«مدى مصر» إن الإضراب شارك فيه كل عمال المصانع العشرة في مدينة نصر.

وتعمل «ليوني وايرنج سيستم» في تصنيع الضفائر الكهربائية، وهي مُدرجة في بورصة فرانكفورت الألمانية، وتملك عشرة مصانع بمدينة نصر، فضلًا عن ثلاثة أخرى، اثنان منها بمدينة بدر وآخر في محافظة أسيوط.[13]

## الحق فى تكوين والانضمام للنقابات

[13] مدي مصر 30 نيابر https://www.facebook.com/mada.masr

عقدت لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمل اجتماعها الاسبوعي يوم الثلاثاء 24/1/2023 .. تناول الحاضرون من ممثلي النقابات وممثلى مكاتب العمال من الاحزاب اخر مستجدات اوضاع اللجان النقابية التي لم تدخل الانتخابات النقابية الاخيرة.

وبناء على زيارة وفد من النقابات الى وزارة القوى العاملة يوم الثلاثاء الماضي والذي بموجبه افادت ادارة البحث القانونى والاتصال النقابي بالوزارة ان الوزارة قد اتخذت قرارا بأن الجمعيات العمومية في اللجان النقابية هى صاحبة سلطة اختيار مجلس تسيير الأعمال، او تجديد الثقة في المجالس القديمة واخطار الوزارة فقط بنتائج أعمال الجمعية العمومية وفقا لمنشور تسيير الاعمال الصادر في سبتمبر 2022.

واكد الحاضرون ان مشكلة النقابات ليست في اصدار دليل الاجراءات الذي لم يُفعل حتى الان ولكن في الالتزام به وتطبيقه.

واشار الحاضرون ان وزارة القوى العاملة لم تنهي الازمة فقد سبق وأصدرت منشور تسيير الاعمال في شهر سبتمبر 2022 ومع ذلك لم تنتهى الازمة مع المديريات او الوزارة، وفي شهر اكتوبر 2022 تم اصدار دليل الاجراءات بالقرار الوزارى رقم 227 ولم يحل ازمة النقابات الراغبة في التأسيس.

واكد الحاضرون على ضرورة ان تكون وزارة القوى العاملة جادة في حل ازمة النقابات سواء التي لم تخوض الانتخابات او تلك الراغبة في التأسيس.[14]

**أعلنت نقابة محامين شمال سيناء الفرعية عدم حضور المحامين نهائياً أمام تحقيقات النيابة العامة طوال فترة انعقادها بمحكمة الإسماعيلية، بالمخالفة لقرار وزير العدل بعودة العمل بمحكمة شمال سيناء ونياباتها، وذلك اعتبارا من يوم السبت 4 فبراير المقبل.**

جاء ذلك على خلفية امتناع النيابة العامة من العودة إلى مقر العمل الطبيعي بمحكمة شمال سيناء واستمرارهم بالعمل بمقر محكمة الإسماعيلية، رغم صدور قرار وزير العدل رقم 233 لسنة 2023، الخاص بعودة العمل بمحكمة شمال سيناء الابتدائية.

وقال بيان صادر عن نقابة محامين شمال سيناء إنه "فوجيء جموع المحامين بشمال سيناء في أول أيام العمل المقررة طبقا للقرار الصادر بعدم تواجد أعضاء النيابة العامة لإجراء التحقيقات بالمقر الطبيعي بمحكمة شمال سيناء واستمرارهم بالعمل بمقر محكمة الإسماعيلية، الأمر الذي معه اغتيلت آمال أهالي سيناء بالشعور باستقرار الأوضاع بمحافظة شمال سيناء وكسرت أحلام الضعفاء ممن ليس لهم نصير سوى العدالة".

ووفقا للبيان ترتب على هذا الامتناع "تصدير المشهد إلى جموع أهالي شمال سيناء بعد انتهاء الحرب على الإرهاب وإن الأوضاع مازالت غير مستقرة وهو ما يخالف الحقيقة" و"الاثقال على كاهل المواطنين المتقاضين والموظفين والمحامين والجهاز التنفيذي من الشرطة وغيرها من الجهات التنفيذية من أثر

[14] بيان دار الخدمات العمالية والنقابية 25 يناير https://www.facebook.com/ctuws/

انقسام العمل بين محافظتي الإسماعيلية وشمال سيناء"، و"الصعوبة البالغة في انتظام العمل بهذا النسق والإضرار البالغ بالسادة محامين شمال سيناء وخلق اشكاليات قانونية وعملية يصعب حليها".

كما يترتب على هذا الامتناع "مخالفة الدستور والقوانين والقرارات التي من شأنها تنظيم التقاضي وإرساء مبدأ العدالة"، بحسب ما ذكرت نقابة محامين شمال سيناء.

ولفت البيان إلى أنه نتيجة لهذا ولا استشعار المحامين بالخطر الداهم من جراء هذا القرار فقد تمت دعوة لعقد جمعية عمومية لمناقشة هذه الأزمة بتاريخ 29 يناير الجاري وبعد اكتمال نصابها القانوني فوض جموع المحامين نقيب وأعضاء المجلس في اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها الحفاظ على مهنة المحاماة.

وأضاف البيان أنه بعد اجتماع المجلس بأكثرية أعضاءه وحضور النقيب فقد قرر ما يلي:

اولا/ عدم الحضور نهائيا أمام تحقيقات النيابة العامة طوال فترة انعقادها بمحكمة الإسماعيلية بالمخالفة لقرار السيد وزير العدل وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية اعتبارا من يوم السبت الموافق 4 فبراير 2023.

ثانيا/ يخطر السيد النقيب العام لنقابة محامين مصر ومجلسه الموقر بما تمر به نقابة محامين شمال سيناء وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو التنبية على جميع السادة محامين جمهورية مصر العربية بعدم مخالفة القرارات الصادرة من مجلس نقابة محامين شمال سيناء الفرعية بعدم الحضور أمام النيابة العامة المختصة بنيابة العريش الجزئية وشمال سيناء الكلية بمحافظة الإسماعيلية وأن من يخالف هذا القرار يخضع إلى مجلس التأديب.

ثالثا/ أن مجلس نقابة محامين شمال سيناء الفرعية في حالة انعقاد مستمر لاتخذا ما يراه مناسبا من قرارات وإجراءات في صالح السادة المحامين

يذكر أن المستشار عمر مروان وزير العدل قد أصدر قرارا في 12 يناير الجاري بانتظام العمل بمحكمة شمال سيناء الابتدائية والنيابة العامة، وعودة انعقاد الجلسات الجزئية والكلية إلى مقر المحكمة بمدينة العريش.وتضمن القرار عودة العمل بنيابتي قسمي أول وثاني العريش الجزئيتين بمقر المحكمة، اعتبارًا من السبت 28 يناير.[15]

[15] درب 30 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews